تهدف هذه الدراسة إلى استعراض محاور مشروع تطوير النظام الصحي السعودي المقترح ومن أجل هذا سيتم في بداية هذه الدراسة محاولة لتقييم بعض عناصر النظام الصحي السعودي والصعوبات التي تواجهه آملا سيتم استعراض لبعض ًا من المبادئ الأساسية التي تحكم آثيرًا من الأنظمة الصحية المتقدمة في العالم . مقدمة : يتفق آثير من خبراء الأنظمة الصحية في العالم أن النظام الصحي لأي بلد هو الأطار الذي من خلاله يتم التعرف على احتياجات السكان من الخدمات الصحية والعمل على توفير هذه الخدمات من خلال إيجاد المواردالبشرية اللازمة وادارته ا على أسس صحيحة تؤدي في النهاية إلى المحافظة على صحة المواطن وتعزيزها . وتقوم هذه الخدمة بطريقة شاملة ومتكاملة للسكان وبتكلفة معقولة وبطريقة ميسرة . إن الأنظمة الصحية في العالم متعددة ولا يوجد نظام صحي مثالي إلا أن النظام الصحي لأي بلد إنما يعكس الرؤية السياسية السائدة حول الخدمات الصحية لذلك البلد واهدف منها ولكن من الواضح أن القاسم المشترك لأفضل الأنظمة الصحية في العالم هو مدى تحقيقها للأهداف التالية : 1- التغطية الشاملة الكاملة لكل المواطنين . 3- أن تكون هذه التغطية ذات تكلفة معقولة للدولة والمواطن . وقد ُخ ِّص َ تقرير منظمة الصحة العالمية الأخير لعام 2000م لمحاولة تقييم مدى انجاز وفعالية الأنظمة الصحية في العالم التي تحقيقها له هذا وعلى مدى الخمسين سنة الماضية منذ إنشاء وزارة الصحة تطور النظام الصحي في المملكة بشكل متنامي مثل بقية الخدمات الأخرى آالتعليم والزراعة والاتصالات وغطت المملكة بشبكة آبيرة من الخدمات الصحية بدأ من خدمات الرعاية الأولية إلى المرجعية وتقدم هذه الخدمات الصحية من خلال عدة أجهزة حكومية تصل إلى أحد عشر جهة حكومية بجانب القطاع الخاص وتضطلع وزارة الصحة بما يوازي 70% تقريبًا من حجم هذه الخدمات أما القطاع الخاص يقدم حوالي 20% وأما النسبة المتبقية فتقدم من خلال الخدمات الصحية في آل من الحرس الوطني ووزارة الدفاع والطيران ووزارة الداخلية وذلك لمنسوبيها في وبعضها يتعلق بإصابات الحوادث ، والبعض يتعلق بما حول الولادة) 16 في المائة من حالات الوفاة لكل وفيات تحدث حول الولادة (والبعض يتعلق بالمضاعفات الناتجة من عدوى 3 سرير لكل ألف من السكان ، اعتمادات الصيانة من جهة أخرى مصدر شكوى متكررة من العاملين والمراجعين . ان أي تفكير في تطوير النظام الصحي يجب أن يتم من خلال حوار بين ثلاث رؤى : الأولى : الرؤية السياسية الثانية : الرؤية الإدارية الثالثة : الرؤية المهنية آذلك فأن عملية تطوير الأنظمة الصحية لايمكن وضع وصفات مسبقة لها بل أنها في الرحلة النهائية هي نتيجة توافق بين سياسات متعارضة وقيم ورؤى مختلفة وتخضع عملية التطوير وتتأثر آثيرًا لعملية التطبيق وله ذا يميل آثير من خبراء تطوير الخدمات الصحية إلى أن يكون مخطط أو مقترح التطوير عامًا وترك التفاصيل لي تفق عليها أثناء عملية التطبيق وأسوأ عملية تطوير هي التي تفرض من أعلى بدون أخذ اعتبار للعاملين في الحقل وآرائهم ومشاآلهم . آما أن حصيلة تجارب الدول المتطورة في العالم تظهر أن أآثر التجارب الناجحة هي تلك التي تتبع أسلوب التطوير المتدرج . والتي تخضع النظام للمراجعة المستمرة من جميع الأطراف المشارآين في عملية والمادة الحادية والثلاثون على ما يلي : " تعنى الدولة بالصحة العامة ، إن عنصري التمويل والإدارة من أهم عناصر أي نظام صحي بل إن النظام الصحي في أي بلد يعرف بأسلوب تمويله وادارته ولذلك لابد من آثار خصائص هذين العنصرين في النظام الصحي السعودي الحالي 2- حجم الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الصحي لا يتلاءم مع الزيادة المطردة في عدد السكان حيث تعاد نسبة زيادة السكان في المملكة العربية السعودية من أعلى النسب في العالم) 3. من ناحية ثانية فقد انخفض معدل الأسرة للسكان من 3. الاقتصاد العالمي مما يتطلب أن تكون هناك زيادات مطردة تتوافق ونسبة التضخم في

Summarized by © lakhasly.com

جم؟؟يع ب؟؟نود الميزان؟؟ية ، وعل؟؟؟ى س؟؟؟بيل الم؟؟؟ثال ظل؟؟؟ت الاع؟؟؟تمادات الوظيف؟؟؟ية ل؟؟؟وزارة الص؟؟حة ب؟؟دون زي؟؟ادة تذآ؟؟ر خ؟؟لال الف؟؟ترة م؟؟ن 1409هـ؟؟ـ ح؟؟تى 1419هـ؟؟ـ ورغ؟؟م دع؟؟م الق؟؟وى العامل؟؟ة بمق؟؟دار 20% ع؟؟ن ط؟؟ريق عق؟؟ود التش؟؟غيل الطب؟؟ي ف؟؟إن خف؟؟ض اع؟؟تمادات ه؟؟ذه العق؟؟ود خ؟؟لال نف؟؟س الف؟؟ترة قل؟؟ل م؟؟ن 5- وصلت الديون المترآمة على وزارة الصحة إلى أآثر من 50% من الميزان؟؟ية المخصصة لها في عام 1417/1416هـ مما أضطر الوزارة إل؟؟؟ى تخص؟؟؟يص م؟؟؟بالغ آب؟؟؟يرة م؟؟؟ن الميزان؟؟؟ية ف؟؟؟ي الس؟؟؟نوات الخم؟؟؟س 6- ع؟دم وج؟ود أس؟س واض؟حة المع؟الم ل؟تحديد موازن؟ات القط؟اع الصحي ت؟؟؟أخذ ف؟؟؟ي الاعت؟؟؟بار الاحت؟؟؟ياجات الص؟؟؟حية الفعل؟؟؟ية للس؟؟؟كان وال؟؟؟برامج المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات للقطاع الصحي إذ يتم إعداد ميزانية القط؟؟اع الص؟؟حي بإس؟؟لوب تقل؟؟يدي يتم؟؟ثل ف؟؟؟ي احس؟؟ن الأح؟؟وال بإض؟؟افة نس؟بة معي؟نة إل؟ى بع؟ض بنود الميزانية زيادة عما آانت عليه في العام أما خصائص الإدارة الصحية في المملكة فهي آما يلي : 1- نظ؟رًا لأن تمويل الخدمات الصحية يأتي ضمن موازنة الدولة المرآزية ف؟؟إن إدارة الخدم؟؟ات الص؟؟حية ت؟؟بعًا له؟؟ذا مف؟؟رطة ف؟؟ي المرآ؟؟زية وق؟؟د قس؟؟مت 5- ض؟؟عف نظ؟؟ام الحواف؟؟ز المال؟؟ية والوظيف؟؟ية والمع؟؟نوية للك؟؟وادر الفن؟؟ية وم؟؟ن المع؟؟روف أن آلف؟؟ة تقدي؟؟م الخدم؟؟ات الص؟؟حية ف؟؟ي الع؟؟الم ف؟؟ي ت؟؟زايد مس؟؟تمر ، فعل؟؟ى س؟؟بيل الم؟؟ثال ف؟؟إن م؟؟ا يص؟؟رف عل؟؟ى الخدم؟؟ات الص؟؟حية م؟؟ن ال؟؟ناتج المحل؟؟ي ق؟؟د بل؟؟غ ع؟؟ام 1995م حوال؟؟ي 15% ف؟؟ي الولاي؟؟ات الم؟؟تحدة الأمريكية) آانت النسبة 5% عام 1960م (، وحي؟؟ث أن م؟؟بدأ أحادي؟؟ة الص؟؟رف عل؟؟ى القط؟؟اع الص؟؟حي أي وج؟؟ود مص؟؟در واح؟؟د يع؟؟تمد عل؟؟يه ف؟؟ي توف؟؟ير الم؟؟وارد المال؟؟ية اللازم؟؟ة ل؟؟ه تأث؟؟يرات س؟؟لبية م؟تعددة حي؟ث إن؟ه ف؟ي حال؟ة ع؟دم قدرة هذا المصدر الوحيد على الاستجابة لمتطل؟بات خدم؟ات ال؟رعاية الص؟حية المتزايدة والمتغيرة فإن هذا يقود إلى عجز في تقديم هذه الخدمة ومن ثم تدني مستواها ولهذا فقد تبنت معظم ال؟؟دول م؟؟بدأ ال؟؟تعدد ف؟؟ي مص؟؟ادر تموي؟؟ل القط؟؟اع الص؟؟حي وتش؟؟غيله بحي؟؟ث تش؟ترك الحكوم؟ة والقط؟اع الخ؟اص ف؟ي تموي؟ل القطاع الصحي) والقطاع الخ؟اص ه؟نا يعن؟ي ش؟رآات التأمي؟ن والأف؟راد . ذل؟ك أنه في بعض ال؟؟دول تق؟؟وم الدول؟؟ة ع؟؟ن ط؟؟ريق الض؟؟رائب أو اش؟؟تراآات التأمي؟؟ن ب؟؟تمويل الخدم؟ات بنس؟بة آب؟يرة ت؟تراوح بي؟ن 70-95% آم؟ا ه؟و الح؟ال ف؟ي اليابان وهول؟؟ندا وآ؟؟ندا وفرنس؟؟ا وألمان؟؟يا وإيطال؟؟يا ونيوزل؟؟ندا وبريطان؟؟يا والس؟؟ويد مع ملاحظة أن التمويل هنا لا يعني الإدارة المباشرة لمرافق الرعاية الصحية وإنم؟ا يعن؟ي أن الدولة تدفع تكاليف العلاج لطرف آخر يقوم بتقديم خدمات أم؟؟ا الم؟؟ادة الثال؟؟ثة م؟؟ن ه؟؟ذا المش؟؟روع فه؟؟ي التأآ؟؟يد عل؟؟ى أن الدول؟؟ة مه؟؟تمة ب؟المحددات المهم؟ة للص؟حة الت؟ي ل؟يس له؟ا دخل مباشر بالخدمات الصحية وه؟ي س؟لامة م؟اياه الش؟رب وص؟لاحيتها وسلامة الصرف الصحي وتنظيمه وضمان سلامة الأغذية المتداولة وآذا الأدوية والعقاقير . وحماي؟ة المجتمع من آثار أخطار المخدرات والمسكرات وحماية البلاد من الأوب؟ئة وحماي؟؟ة البي؟؟ئة م؟؟ن أخط؟؟ار ال؟؟تلوث ووض؟؟ع الاش؟؟تراطات الص؟؟حية لاستعمال الأماآن العامة ونشر التوعية الصحية بين السكان . آ؟ل م؟اورد ف؟ي ه؟ذه المادة هو تأآيد لما أتفق عليه من قبل خبراء الأنظمة الص؟؟؟حية أن آ؟؟؟ثر مح؟؟؟ددات للص؟؟؟حة العام؟؟؟ة للمواط؟؟؟ن تق؟؟؟ع خ؟؟؟ارج نط؟؟؟اق الخدمات الصحية . إن م؟اورد ف؟ي ه؟ذه الم؟ادة يعني التزام الدولة بالحد الأساسي من الخدمات الصحية التي وجد أنها تؤثر آثيرًا في مؤشرات صحة المواطن وتقود إلى تعزي؟؟ز الص؟؟حة أو أنه؟؟ا مكلف؟؟ة بحي؟؟ث لايمك؟؟ن بس؟؟هولة أن تق؟؟وم ش؟؟رآات التأمي؟؟ن بتغطي؟؟تها أوالقط؟؟اع الخ؟؟اص ب؟؟تقديمها بالس؟؟عر المناس؟؟ب للمواط؟؟ن وقد حددت هذه المادة أيضًا أنه ليس بالضرورة أن تقدمها الدولة . وآم؟؟ا يتض؟؟ح م؟؟ن س؟؟ياق الم؟؟واد ال؟؟ثلاث الأول؟؟ى ف؟؟ي ه؟؟ذا ال؟؟نظام فه؟؟ي تح؟؟دد الدور المطلوب من الدولة تجاه الصحة العامة والخدمات الصحية . وإن آ؟؟ان يعط؟؟ى له؟؟ا دور مق؟؟دم الخدم؟؟ات الص؟؟حية . ف؟؟ي بع؟؟ض الم؟؟ناطق ولبعض الخدمات التي لايمكن لغيرها من القيام به . م؟ن المع؟روف آم؟ا ذآر سابقًا أن الإدارة بجانب التمويل من أهم خصائص ونصت على مايلي : 1- ش؟؟مولية تقدي؟؟م الخدم؟؟ات لجم؟؟يع م؟؟ناطق المملك؟؟ة ب؟؟ناء عل؟؟ى مقاي؟؟يس 3- تحدي؟؟د إج؟؟راءات الإحال؟؟ة م؟؟ن خدم؟؟ات ال؟؟رعاية الأول؟؟ية إل؟؟ى ال؟؟رعاية الصحية

Summarized by © lakhasly.com

الثنائية أو المرجعية . 5- تبن؟؟ي أس؟؟لوب الإدارة ف؟؟ي المستش؟؟فيات الحكوم؟؟ية عل؟؟ى أس؟؟س الإدارة الإقتصادية ومعايير الأداء والجودة . ساسية التنسيق بين الخدمات الصحية المختلفة م؟؟ع وج؟؟ود أح؟؟د عش؟؟رة جه؟؟ة تق؟؟وم ب؟؟تقديم الخدم؟؟ات الص؟؟حية ف؟؟ي المملك؟؟ة العرب؟؟ية الس؟؟عودية آ؟؟ان لاب؟؟د م؟؟ن أن يع؟؟الج ه؟؟ذا ال؟؟نظام المق؟؟ترح عمل؟؟ية ومادام؟ت الدول؟ة قد حددت دورها بما ورد في مواد النظام الأساسي للحكم ث؟م أق؟رت نظ؟ام التأمي؟ن التعاون؟ي آخ؟يار ل؟تمويل الخدم؟ات الص؟حية ومادام مجل؟؟س الش؟؟ورى ق؟؟د أق؟؟ر اط؟؟ارًا م؟؟تكامً لا للخدم؟؟ات الص؟؟حية وه؟؟و ال؟؟نظام الص؟؟حي وال؟؟ذي ح؟؟دد دور الدول؟؟ة ودور وزارة الص؟؟حة وأس؟؟لوب ال؟؟تمويل والإدارة والتش؟؟؟؟غيل والتعل؟؟؟؟يم والتدري؟؟؟؟ب والتخط؟؟؟؟يط والتقي؟؟؟؟يم ف؟؟؟؟إن أه؟؟؟؟م الخط؟وات ل؟تطوير ال؟نظام الص؟حي الس؟عودي يج؟ب أن تبدأ بتطوير أسلوب التمويل والإدارة بشكل مدروس ومتدرج بحيث : 1- يح؟؟ل التأمي؟؟ن التعاون؟؟ي مح؟؟ل ميزان؟؟ية الدول؟؟ة ف؟؟ي تموي؟؟ل الخدم؟؟ات 3- تحوي؟؟ل دور وزارة الص؟؟حة وف؟؟روعها ف؟؟ي الم؟؟ناطق إل؟؟ى دور المخط؟؟ط والمش؟؟رف والمراق؟؟ب لأداء الخدم؟؟ات الص؟؟حية عل؟؟ى أن تح؟؟تفظ لنفس؟؟ها 5- الإس؟؟راع بإص؟؟دار نظ؟؟ام مراق؟؟بة أعم؟؟ال التأمي؟؟ن ال؟؟ذي س؟؟يقود لإنش؟؟اء ش؟رآات تأمين تطبق نظام التأمين التعاوني إلى جانب الشرآة الوحيدة 7- عل؟ى أن؟ه م؟ن المه؟م بمك؟ان إيج؟اد مجموع؟ة م؟ن الخ؟براء الباحثي؟ن في ادارة واقتص؟؟اديات الص؟؟حة ل؟؟يقوموا بعم؟؟ل الدراس؟؟ات اللازم؟؟ة وتقدي؟؟م المش؟ورة للمجل؟س الص؟حي وآ؟ذا مجل؟س الض؟مان الص؟حي ح؟تى يمكن الاطمئ؟؟نان إل؟؟ى أن تطوي؟؟ر ال؟؟نظام الص؟؟حي الس؟؟عودي يخض؟؟ع لمعاي؟؟ير علم؟؟؟؟ية وم؟؟؟؟ن الأفض؟؟؟ل أن يك؟؟؟؟ون ه؟؟؟؟ؤلاء الخ؟؟؟؟براء ف؟؟؟؟ريق عم؟؟؟؟ل علم؟؟؟؟ي

Summarized by © lakhasly.com